

المنتدى التونسى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في السكن كصراع أماكن ومجالات وهوامش مهاجرو جنوب الصحراء في تونس مثالا

الجزء الأول اتونس الكبري

دراسة من إعداد

مرام تبيني

[ملخص باللغة العربية. الدراسة كاملة متوفر باللغة الفرنسية فقط]

تسلط هذه الدراسة الضوء على الحق في السكن في تونس من خلال النظر في واقع وظروف عيش المهاجرين من جنوب الصحراء في تونس. تعتمد الدراسة على مقاربة أنثروبولوجية وتستقي معطياتها الميدانية من جملة من المقابلات شبه المهيكلة مع عدد من المهاجرين المقيمين في احياء تونِس العاصمة، ما ساعد على استخلاص مادة كيفية للإجابة على الأسئلة التي تضعها الدراسة.

وتنظر الدراسة الى ديناميكيات السكن الخاصة بالمهاجرين سعيا الى مناقشة حدود وصولهم إلى هذا الحق على مستويات مختلفة (سياسية، مؤسساتية، اجتماعية، شخصية، إلخ)، من خلال تحليل سرديات فردية لفهم ظروف السكن وعوامل اختياره، بما في ذلك المحيط العمراني المباشر للمسكن. وتعتمد الدراسة أساسا على مقاطعة مسارات البحث عن مسكن والولوج الى هذا الحق مع مسارات الهجرة والعلاقة بين المهاجر والمجتمع المحلي، وصولا الى تقاطع الهامش الذي يشغله المهاجرون مع الهوامش الاجتماعية المحلية والدور الذي تلعبه شبكات الأمان المجتمعي.

يمهد هذا العمل الى نشر نسخة أشمل للدراسة والتي ستجمع عملا ميدانيا موسعا (ولايتي صفاقس ومدنين الى جانب تونس الكبرى)، ويضع في مرحلة اولى جملة من التوصيات كما يلي:

- · إطلاق حملة لتسوية الوضعيات الإدارية للمهاجرين المتواجدين في تونس
- ♦ ادماج المهاجرين في السياسات العمومية واشراكهم في التخطيط لها وتنفيذها
- ♦ الدفع نحو مزيد من المساءلة وتحمل المسؤولية في ما يتعلق بدور المنظمات الأممية في حماية واسناد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
 - تحسين وتعميم آليات وبرامج ادارة المساعدات المالية التى تقدمها المنظمات الإنسانية
 - ♦ دعم المبادرات المجتمعية في الأحياء المستهدفة
- ◄ تحسيس الرائي العام لتعزيز التضامن مع وبين التونسيين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء
- ♦ مراجعة القانون رقم 7 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بوضع الأجانب في تونس (قانون تصريح الإقامة) لجعله متوافقًا مع المعاهدات الدولية
 - ♦ إعادة النظر في شروط إيواء الأجنبي واجبارية اعلام أقسام الشرطة بذلك

- ◆ دعم واسناد دور جمعيات المجتمع المدني في توفير المرافقة القانونية للمهاجرين بما في ذلك الأطر المتعلق بحقهم في السكن ومرافقة توقيع العقود (فحص البنود التعاقدية مع صاحب المسكن) والمبادرة باقتراح نموذج عقد موحد خاص باللاجئين والمهاجرين
 - ♦ تسهيل اجراء ات منح تصريح الإقامة وإزالة العقوبات المتعلقة بانقضاء مدتها
 - ضمان الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالحق في السكن في حالة التجاوز
 - ♦ مراعاة الوضع الهش للمهاجرين في كافة برامج وزارة الشؤون الاجتماعية
 - ♦ مراجعة محتوى البرامج التعليمية لجعلها أكثر شمولية واحترامًا للمهاجرين
- ◆ دعم عمل منظمات المجتمع المدني على تسليط الضوء على مسألة الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالحق في السكن للمهاجرين وإدراج هذه النقطة ضمن أوليات ومخاوف المنظمات عند اصدار تقاريرها



